

المذكور قبله بان تقول وضربك المحسن فيج فاسرة
ولا يجوز الاستنار في المصدر لانه لو استنير فيه
ضمير المفرد للزم ان يستنر فيه ضمير التثنية والجمع
فيما يكون تثنية او جمعاً اعم من ان يكون الاضمار فيهما
بالاستنار على انها معمولان على الالف الوصفية الواقعة
خبراً للمبتدأ نحو الزيدان يعمان والزيدون قاعون
او بالابراز على انها معمولان على الفعل الواقع خبراً
للمبتدأ نحو الزيدان يعمان والزيدون يقومون والزم
ان يأتي له علامة التثنية والجمع في اللفظ وهذه الامور
كلها غير ممكنة في المصدر فينبغي تعين ان يكون فاعل
المصدر محذوفاً اذا لم يكن من كور فلا يمكن المصدر
الاستنار في كونه تثنية او جمعاً لان الالف
والواو علامة الاعراب في الاسماء وايضا لا يمكن المصدر
على الاستنار لانه دلالة احد اجزائه دلالة الفعل وهو
الحرف فقط ومن ذلك لا يقع جزء من الكلام اذا لم يكن
عاملاً واما نحو زيد عدل فهو بمعنى زيد عادل الا انه يجمع
بالمصدر لزيادة المبالغة في عدل زيد واما الاستنار
فيما يدل على اجزاء او على جزئين كالفعل وشبهه فحاش
لان الفعل يدل على الحدث والزمان بالوضع وعلى التثنية
الى فاعل ما بالاتزام وشبهة الفعل كما سمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة يدل على الحدث والوصف
بالوضع فاعل اخرى واعمال المصدر على ثلاثة انواع
فالنوع الاول على ضربين فالضرب الاول كثير استعماله
وهو اضافة المصدر الى فاعله نحو عجبك من ضربك زيداً
والضرب الثاني قليل استعماله وهو اضافة
المصدر الى

المصدر الى مفعوله نحو ضرب اللص الجلاد والتقدير ضرب
الجلاد اللص والنوع الثاني قليل الاستعمال وهو ما يكون
المصدر مفعولاً ومحرراً عن الاضافة وعن ال معرفة نحو
عجبت من ضرب زيد والنوع الثالث اقل من النوع الثاني في
الاستعمال وهو ما يكون المصدر محلياً بال نحو عجبت من الضرب
زيداً وتكون اقليته من النوع الثاني لكونه دخول المعرفة
على المصدر المحذر بان مح فعل الماضي او مع فعل المضارع
اذ تقدير المثال عجبت من ان ضرب بكر زيداً امس او من ان
يضرب بكر زيداً عدلاً ثم المصدر مجسب المعنى على تسمين
لفظي ومعنوي لانه ان وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي
نحو ضربت بكر زيداً وان وافق فعله في المعنى دون اللفظ فهو
معنوي نحو عجبك فتعدياً وقوماً وقوماً
س ما القسم السابع من العامل القياسي
الاسم المضاف وهو يعمل المجرى في المضاف اليه بشرط
تجرده عن التثنية ان كان مفعولاً وعن نوني التثنية والجمع
وما الحق بهما وان لا يكون مساوياً للمضاف اليه
في العموم بالترادف كلياً واسم المضاف اليه في
وناطق ولا مساوياً له في الخصوص مثل عمر وابو عمرو
ولا اخص منه بالخصوص والعموم المطلق كالانسان
والحيوان فلهذا لا يضاف اليه المضاف
فعدم جواز الاضافة في هذه المنفيات لعدم افادة
المضاف تعريفاً او تخصيصاً واما ان كانت العمومية
والخصوصية بين المضاف والمضاف اليه ليس من باب العموم
والخصوص المطلق فيجوز الاضافة سواء كان المضاف
اعباً من المضاف اليه نحو يوم الاحد او اخص منه
نحو زيد خادم القوم

والمصدر الى

او بالاسماء